مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، **م ٣**، **ع ١**، ص ص ١٩٣-١٩٦ (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)

ندوة الاقتصاد الإسلامي والتكامل التنموي في الوطن العربي

عقدت في مدينة تونس بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبالتعاون مع مجموعة البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج العربية، ندوة عن الاقتصاد الإسلامي والتكامل التنموي في الوطن العربي خلال الفترة ٦-٩/٣/١٤٠٦هـ الموافقة ١٨-٢١/١١/١٩٨٥م. وحضر الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية ومحافظ البنك المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وألقى كل منهما في جلسة الافتتاح خطابًا وضحا فيه أهداف الندوة ومنطلقاتها، مؤكدين على تميز النظام الاقتصادي الإسلامي، وضرورة بناء التنمية في الوطن العربي على أسس إسلامية واضحة استهدافًا لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

ثم توالت الجلسات خلال أيام الندوة وعالجت عددًا من القضايا المهمة، أبرزها:

١- الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الإسلامي.

٢- التكامل والتنمية في البلدان العربية من وجهة نظر إسلامية.

٣- النظام المالي والنقدي في اقتصاد إسلامي.

٤- تجربة المصارف الإسلامية، منجزاتها ودورها المستقبلي.

٥- الاستثمار وسوق الأوراق المالية من منظور إسلامي.

وقد كان التفاعل كبيرًا وملحوظًا من المشاركين في الندوة والذين يمثلون بعض البنوك المركزية في الوطن العربي، وبعض ممثلي الاتحادات والبنوك الإسلامية والخليجية والعربية، وبعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعة التونسية والجامعات المصرية ومركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، وبعض رجال المال والبورصة وبعض المهتمين بشؤون الاقتصاد والتنمية العرب.

وقد قدر الحضور للأمانة العامة للجامعة العربية دعوتها وحرصها على إثارة هذه القضايا المهمة في الوقت الذي اشتدت فيه الحاجة إلى الرجوع إلى مفاهيم الإسلام ومبادئه لكي يبني عليها المسلمون نهضتهم الاقتصادية. كما أثنوا على ظاهرة التعاون مع البنوك الإسلامية في دول الخليج العربية واعتبروها خطوة في طريق تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات الاقتصادية والمصرفية بالتعاون مع الهيئات المسؤولة عن التكامل التنموي في الوطن العربي.

وقد اختتمت الندوة بإصدار **التوصيات** التالية:

١- لما كانت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أقرت في مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان سنة ١٩٨٠م تستهدف تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتوازنة في ظل التكامل الاقتصادي العربي، فإنها تتطلب توظيف كافة الطاقات العربية المادية والبشرية والفنية وحسن استغلالها وإزالة العوائق أمام انسياب (القدرات) الاقتصادية بين الأقطار العربية بما يخدم تلك الأهداف، وللاستفادة من مزايا السوق الكبيرة. وتتطلب الإستراتيجية إحداث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد العربي الغذائي، وتعميق التطور العلمي والتقني والصناعي، وتقليص التبعية والاعتماد غير المتكافئ على الخارج، وتمكين الوطن العربي من مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية من موقع القوة، مما يحفظ الحقوق العربية ويحقق التعاون المتكافئ في التعامل الدولي. ويرى المجتمعون أن الأخذ الجاد بمفاهيم الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته في مجالات التنمية والتبادل والتمويل يضمن -في إطار نوع من التخطيط والبرمجة المنسجمة مع هذه المفاهيم- نجاعة الجهود الإنمائية وتحقيق التطور الفعال والتوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

٢- التأكيد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي قادر في إطار النظام الإسلامي العام على حل مشكلات التنمية والتكامل الاقتصادي بما ينسجم مع عقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية ويشكل حافزًا قويًا لإطلاق الطاقات الاقتصادية في الوطن العربي، مما يستوجب تعميق الوعي به والأخذ بتطبيقاته.

٣- إن نمط التنمية في المفهوم الإسلامي نمط متميز يمكن له في إطار الالتزام السليم بالعقيدة الإسلامية أن يحقق التقدم والعدالة والاستقرار ويسهم في بناء قاعدة إنتاجية متطورة في الوطن العربي، مما يتطلب الأخذ به ودعمه في مجال السياسة الاقتصادية العامة.

٤- ناقش المجتمعون تجربة المصارف الإسلامية وأكدوا على أهمية دعم العناصر الإيجابية فيها وتلافي سلبياتها. ورغم حداثة هذه التجربة فإنه يمكن لها أن تسهم في دعم عجلة التنمية

ومسيرة التكامل، ويمكن تطويرها لتكون أوعية ناجحة لجذب المدخرات وتوظيفها في الاستثمارات الإنتاجية توظيفًا أمثل، مع التأكيد على التوجيه نحو دعم القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية على مستوى الوطن العربي، للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتقليص الاعتماد على الخارج، والعمل على تعميم مبدأ المشاركة بدلاً من التمويل الربوي الذي أخفق في حفز الادخار وضيق فرص الاستثمار.

وبالنظر لما اتضح من وجود عقبات تتعلق بتطبيق قوانين مراقبة المصارف بالنسبة للبنوك الإسلامية بالقياس مع المصارف التجارية الربوية، يرى المجتمعون دراسة سبل تذليل تلك العقبات لتتناسب مع الدرر الذي تلعبه البنوك الإسلامية في العملية التنموية.

٥- إن تطبيق النظام المالي الإسلامي وجوهره الزكاة في ظل التطبيق الشرعي للنظام الإسلامي الشامل يوفر أداة أساسية لتحقيق التكافل الاجتماعي ومحاربة الفقر ومعالجة المشكلة الاقتصادية. ويرى المجتمعون ضرورة تطوير الأنظمة المالية لتتسق مع المفاهيم الإسلامية وبما يخدم الأهداف التنموية والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

٦- تؤكد الندوة على أهمية الدور الذي يمكن للدول العربية القيام به اعتمادًا على مفاهيم النظام الاقتصادي الإسلامي كنموذج يسهم في إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي لتحقيق النمو والعدالة والتكافل وإقامة علاقات متكافئة بين شعوب العالم الإسلامي.

٧- تؤكد الندوة على ضرورة تعميم تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات العربية التي لا تقوم بذلك، وتشجيع مراكز البحوث على تناول قضايا التنمية والتكامل والسياسات النقدية والمالية من منظور إسلامي يواكب متطلبات المجتمع المعاصر.

٨- نظرًا لأهمية دور النظام الاقتصادي الإسلامي كجزء من النظام الإسلامي الشامل، في انتشال الأمة العربية مما تواجهه من مشكلات اقتصادية متعددة، ولأهمية استمرار عطاء هذا النظام وتطويره، وتحقيقه لآمال الأمة في التنمية والتكامل الاقتصادي والاستقرار والعدالة، يرى المجتمعون مناشدة البنوك الإسلامية ضرورة إنشاء مركز أو عدة مراكز أبحاث متخصصة في الدراسات المصرفية الإسلامية لدراسة المشاكل والأمور الفقهية التي تسهل عمل البنوك الإسلامية. ويقترح أن تخصص البنوك الإسلامية نسبة مئوية من أرباحها لإقامة هذه المراكز واستمرارها في أدائها للدور المنوط بها.

٩- وتوصلت الندوة إلى الاتفاق حول إنشاء لجنة للمتابعة تضم الجهات التالية:

(أ) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية عضوًا ومقررًا.

(ب) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية أو من يمثله.

(جـ) خبير مصرفي له اطلاع واسع في الثقافة الإسلامية.

(د) خبير اقتصادي له اطلاع واسع بالأمور الفقهية.

(هـ) فقيه له اطلاع واسع بالمشكلات الاقتصادية المعاصرة.

(و) ممثل عن مراكز الأبحاث الاقتصادية الإسلامية.

وتفويض الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية) بالتعاون مع ممثل البنوك الإسلامية بالخليج العربي الأستاذ عبد الملك الحمر اختيار أعضاء اللجنة.

وتكون مهام اللجنة:

(أ) متابعة تنفيذ نتائج أعمال الندوة.

(ب) تنظيم وعقد ندوات وحلقات نقاش متخصصة في الاقتصاد الإسلامي والتكامل الاقتصادي العربي.

(جـ) نشر وتعميم دراسات وبحوث الندوة.

(د) بحث سبل التمويل لتغطية نفقات نشاط الندوة، على أن يتم تجديد عضوية ثلاثة من أعضاء اللجنة كل سنتين.

١٠- يكون محور الندوة القادمة: الاستثمار في الوطن العربي من منظور إسلامي (مشاكل وحلول).